الوحدة الألمانية

سبع سنوات من الإنجاز الرائع

بقلم دكتور مهندس :
نادر رياض
عضو مجلس ادارة غرفة الصناعات الهندسية
عضو الغرفة التجارية العربية الالمانية

منذ سبع سنوات، وقف المستشار الالماني هيلموت كول على منصة القاعة الرئيسية للبرلمان القديم «الرايخستاج» ليعلن قيام الوحدة الالمانية محققا الحلم الذى ظل فى محبسه لمدة ٥٧ عاما.

واسفل النسر الفضى اللامع «رمز المانيا» راحت قامة المستشار العملاق تزداد طولا وهو يرسم معالم المانيا الجديدة التى ابى التاريخ ان يطوى صفحة القرن العشرين دون ان يوجد شطريها طاريا بذلك صفحة المانيا النازية واثار الحرب العالمية الثانية.

ويدخل الرجل من بوابة عظماء التاريخ الالمانى ليحجز مقعده بصفته معيد الوحدة الالمانية الى جوار الزعيم بسمارك موحد المانيا الاسطورى.

لقد ادرك كول بالحس السياسى ان انجاز الوحدة يشكل حساسية لدى بعض بلدان اوروبا فتبنى دبلوماسية الحذر والتريث فى ازالة اية مخاوف او تحفظات من المارد الالمانى القادم، وقد نجح الرجل تماما فى مقصده فى ازالة التوجس الاوربى والعالمى من شبح الماضى محققا مولد الوحدة الالمانية متزامنا مع انهيار المعسكر الشرقى.

وصاغت المانيا منذ الايام الاولى للوحدة رسالة جديدة جعلت الهدف الاسمى فيها هو الاضطلاع بدور اساسى فى صناعة المستقبل الاوروبى، واتى الخطاب السياسى والدبلوماسى الالمانى فى السنوات السبع الماضية بمفردات رائعة كان من اهمها تشجيع الحوار الهادف والبناء بين الحضارات والاديان، والدعوة الى التسامح دون فرض الوصاية على الاخرين، وتلقى هذا التوجه الحضارى مع الرغبة المخلصة فى تحقيق الوحدة الاندماجية الكاملة بعد ان نجحت براعة هيلموت كول - ربان سفينة الوحدة - فى طمأنة الشركاء الاوروبيين الى ان الوحدة النقدية لن تؤدى الى عزل القارة عن باقى دول العالم وان تبنى العملة الموحدة «اليورو» لا يعنى بالضرورة ان تتحول اوروبا الى حصن معزول. فالقومية الالمانية الجديدة صارت تمتلك مقومات مختلفة عن التفوق العسكرى السابق فى تاريخ هذا البلد العملاق حيث استبدل الالمان هذا الكبرياء العسكرى بمشاعر «الكبرياء الاقتصادى» واستبدل اسباب تعارض المصالح بسياسة اتفاق المصالح مع شركائه الاوروبيين.

وساهمت المانيا على مدى السنوات السبع الماضية فى ترسيخ مفهوم الحوار لحل المشكلات التى ظهرت الى حيز الوجود بعد الحرب العالمية الثانية الا ان هيلموت كول حول هذا المفهوم الى قاعدة ذهبية فى التعامل بين القوى السياسية والاحزاب على مختلف اتجاهاتها بهدف الوصول الى راى جماعى لمسيره الاصلاح الاقتصادى. ولعل الايمان بمبدأ "الحوار هو السر الحقيقى وراء تهميش الاصوات المعارضة للوحدة واستمرار المستشار كول فى منصبه لاطول فترة فى تاريخ اوروبا.

وعلى مدى رحلة البناء ودمج ولايات شرق المانيا لتصبح جزءا من النظام الاقتصادى السائد فى المانيا الغربية - سابقا - رسمت حكومة كول ببراعة متناهية سياسة اقتصادية مستقرة تقوم على اساس وجود معدلات فائدة منخفضة واسعار متوازنة وزيادة معتدلة للاجور فى اطار اقتصاد دولى (ديناميكى) ومتطور. ولم تهتز الحكومة الالمانية لارتفاع معدلات البطالة بصورة متزايدة وبخاصة فى الجزء الشرقى، بل فضلت التعامل بواقعية وصبر شديد لادراكها ان ازمة البطالة (اكثر من اربعة ملايين عاطل) ترجع اساسا الى مشكلات اعادة الهيكلة والتاهيل فى شرق المانيا وان زيادة النمو الاقتصادى بعد انقضاء هذه المرحلة سيؤدى الى زيادة معدلات التشغيل فى الاعوام القادمة وبالتالى سيتراجع معدل البطالة التى هى اكثر المشكلات التى تؤرق الشعب الالمانى الآن.

ورغم ان سير عملية التكيف الشاقة فى طريق محفوف بالصعاب والانتقادات، فالشركات القادرة على دخول مضمار المنافسة على المستوى العالمى من شرق المانيا قليلة للغاية، الا ان القدرة الفائقة فى التعامل مع الازمات من جانب الحكومة الالمانية ساهم فى التغلب على معظم مشكلات اعادة التوحيد. والسياسة الحكيمة التى طبقت على مدى سبع سنوات من رحلة البناء فى شرق المانيا قامت على عاتق الاستثمارات الخاصة والتمويل الذاتى من خلال اليه تمويل حكومية قابلة للاسترداد بلغت قيمتها ١٦٠ مليار مارك. الا ان حكومة المانيا وضعت نصب اعينها ان تكاليف البناء والتعمير والهيكلة فى الشرق ما هى الا فاتورة واجبة الاستحقاق ارجى، سدادها طول سنوات التقسيم وانعكس هذا الارجاء فى سرعة تعمير الجزء الغربى من المانيا طوال السنوات الماضية.

ومن ناحية اخرى فان تكاليف تقسيم المانيا التى وصلت الى اربعين مليار مارك سنويا من خزينة الشطر الغربى السابق توقفت لتبدأ استثمارات جديدة ذات مردود اقتصادى كبير. ورصد الخبراء الاقتصاديون عمليات تحول هامة فى الانشطة الاقتصادية فى شرق المانيا تعبر عن تحول اقتصادى ناجح فقد اتسعت قاعدة النمو وبازدياد كفاءتها تصبح ولايات شرق المانيا بمثابة قاعدة انطلاق للصادرات الالمانية التى سوف تستهدف اسواق شرق اوروبا الواعدة. وتراهن الحكومة الالمانية على بقاء معدلات النمو الاقتصادى عند مستوياتها الراهنة فى شرق البلاد دون الاعتماد على التحويلات المالية والدعم الحكومى ويبدو ان الحكومة الالمانية فى طريقها الى كسب الرهان. فالانتاج الصناعى فى الشرق زاد بمقدار ٢٠٪ بعد عمليات البناء الحالية، ونجاح (برنامج الاستقرار الاتحادى) الذى تصل نفقاته الى ١٠٠ مليار مارك منذ انطلاقة عام ١٩٩٥ لتشجيع الاستثمارات الخاصة الالمانية والخارجية فى شرق المانيا. وتفيد مؤشرات الخبراء الاقتصاديين الى ان تجاوز ازمة الهيكلة فى شرق المانيا سيمكن المانيا من كسب قوة اقتصادية ضخمة فى السنوات القادمة لن تقل عن ١٠٪ من الناتج المحلى الحالى وقد بدأت تلوح فى الافق مؤشرات اقتصادية تطمئن على استمرار النجاح. فتقديرات الصادرات الالمانية لعام ١٩٩٧ على سبيل المثال ترجح تجاوز مستوى الـ ١٠٠ مليار مارك وهو اعلى معدل للصادرات الالمانية منذ اعادة توحيد المانيا عام ١٩٩٠.

وتشير اخر الاحصائيات الرسمية الى تحقيق المانيا لفائض تجارى فى شهر يونيو الماضى بلغ ١٣,٤ مليار مارك اى ما يقرب من ضعف رقمه فى الشهر نفسه فى العام السابق، وكما اشارت احصائيات مكتب الاحصاء الفيدرالى فيسبادن ان الصادرات ارتفعت بنسبة ٢٣,٣٪ لتصل قيمتها الى ٧٧,٣ مليار مارك، كما ارتفعت الواردات بنسبة ١٣,٧٪ لتصل قيمتها الى ٦٣,٩ مليار مارك، كما بلغ اجمالى قيمة الصادرات فى النصف الاول من عام ١٩٩٧ (٤٢٤ مليار مارك) بزيادة ١١,١٪ عن العام الماضى وقيمة الواردات (٣٦٦ مليار مارك بزيادة ٧,٩٪ ليصل الفائض التجارى الى ٥٨ مليار مارك.

وكافة المؤشرات فى العلاقات المصرية - الالمانية تشير الى ارتفاع الخط البيانى للعلاقات الثنائية بين البلدين. ويكفى ان نشير الى ان حكومة بون عندما فكرت فى تقليص معونات دول العالم الثالث وبالتالى خفض المساعدات لمصر من ٢٠٠ مليون الى ١٤٠ مليون مارك سنويا، ادركت على الفور ضرورة تعويض مصر من خلال برامج المانية خاصة فى مجالات التعليم والتدريب المهنى. ومن اهم المشروعات التى تردد صداها فى الاعوام الاخيرة فى محيط العلاقات المشتركة مشروع مبارك - كول للتعليم الفنى الذى انطلق بنجاح باهر منذ خمس سنوات: وهذا النجاح هو الذى دفع الهيئة الالمانية للتعاون الفنى المشترك الى طلب زيادة الاطار المادى للمشروع.

ولعل تلقى مصر لمعونات انمائية المانية تصل الى ٥,٩ مليار مارك خلال ٣٤ عاما يعكس مكانة مصر الكبيرة لدى الشعب الالمانى.

ويعبر المستشار هيلموت كول بكلمات شديدة البلاغة عن مسئوليات المانيا ازاء العالم الخارجى فيقول «لا يليق بكرامة المانيا، ان تطالب بحقوق وتتهرب من الوفاء بمسئولياتها».

وفى ظل الخطوات المصرية الواثقة فى طريق الخصخصة، فإن المستثمر الالمانى التفت سريعا الى السوق المصرى الناشىء لتصبح المانيا ثانى دول الاتحاد الاوروبى - بعد بريطانيا - بالنسبة لعدد المشاريع الاستثمارية التى يشارك فيها رأس المال الالمانى فى مصر والذى يقدر بـ ٢٥٠ مليون جنيه. وفى المقابل فان ٢٠٠٠ مستثمر مصرى يساهمون فى بناء المانيا المعاصرة من خلال مشروعاتهم فوق الاراضى الالمانية.

ومع تركيز استراتيجية التجارة الخارجية الالمانية على اسواق الشرق الاوسط، فان حجم التبادل التجارى بين مصر والمانيا تجاوز ثلاثة مليارات مارك فى عام ١٩٩٦، فى الوقت نفسه فان حجم الصادرات المصرية الى السوق الالمانى فى تزايد مستمر حيث ارتفع بنسبة ١٢٪ فى العام الماضى بالمقارنة بأرقام ١٩٩٥ الى درجة ان السوق الالمانى صار يستوعب ٤٠٪ من صادرات مصر الى الخارج من السلع غير التقليدية.

ولا ينتقص من رصيد العلاقات الراسخة بين البلدين ذلك الحادث الخسيس الذى ارتكبته قوى الظلام والغدر ضد اتوبيس السياح الالمان امام المتحف المصرى منذ ايام قليلة، فدائما ما تتحمل الشعوب الصديقة من وقت لآخر ضريبة الاعمال الطائشة وغير المسئولة من حوادث عارضة ترتكب ضد مسيرة التقدم والتى لابد ان تتجاوزها الحكومات والشعوب بقدر من المرونة والفهم رغم ما يكتنفها من الم واسف حتى تستمر مسيرة الصداقة بين الشعوب.

واذا كان الحادث الاخير هو اختبار لصلابة العلاقات المصرية - الالمانية فإن مصر تجاوزت فى اوقات كثيرة عن خسائرها البشرية المؤلمة فى الارواح البريئة التى تزهق دون اى سبب يبرره فى حقول الالغام المنتشرة فى الصحراء الغربية والتى زرعها كل من جيوش الحلفاء والمحور ابان الحرب العالمية الثانية، وهو الامر الذى يحتاج لعمل دولى جماعى لازالته: إذ انه لم يعد من المقبول تجاهل هذا الموقف المتردى فى ظل النظام العالمى الجديد. لقد كان اسعد ايام المانيا بحق اليوم الذى تصالحت فيه مع نفسها ومع جيرانها لتواصل مد يد العون والصداقة للمشاركة فى بناء عالم افضل مع باقى دول العالم. وتبقى العلاقات المصرية الالمانية على مر السنين غنية وزاخرة بأسباب التعاون والتقارب المستمر معطية المثل لجميع الشعوب.